تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر: دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية

د. تغريد حسوبه
د. رشا سامح
د. هناء فؤاد*

ملخص البحث

تشكل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر محور اهتمام السياسات الاقتصادية الهادفة إلي تحقيق التنمية الإقتصادية عامة والتنمية المحلية خاصة ، إذ أنها تستوعب عدد كبير من العمالة وتساهم بنسبة كبيرة في التصدير إلي جانب توفيرها للسلع والخدمات بأسعار رخيصة نسبيا تتفق والقوة الشرائية للفئات ذوي الدخل المحدود ، ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة بالبحث في واقع هذه المشروعات وتتبع الدور التنموي والتمويلي لصندوق التنمية المحلية في دعم هذه المشروعات خلال الفترة عام 1980 – 2019 لاسيما وأن هذا الدور للصندوق هو حجر الزاوية لتحقيق التنمية المحلية ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة .

وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار العلاقة بين التمويل المقدم من الصندوق وعدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما استخدمت الدراسة نفس الأسلوب لاختبار العلاقة بين عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفرص العمل.

* كلا منهم مدرس بقسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق على صعيد تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحليات المصرية وعلى رأسها إقليمي القاهرة الكبرى والوجه القبلي، إلا أن دوره التنموي – والذي يتمثل في استيعاب البطالة وتوفير فرص عمل – لم يكن معنويا فقط في إقليمي القاهرة الكبرى وسيناء.

المصطلحات الدالة: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر– التنمية المحلية – صندوق التنمية المحلية – المحليات – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

Abstract

Small and micro enterprises considered as the corner stone of recent economic policies, which aim to achieve economic development in general, and local development in particular.

It helps in absorbing a large number of labor, contributes a large share of exports and provides goods and services at relatively cheap prices, which are compatible with the purchasing power of low and middle-income segments. In this regard the study focused on the main stylized facts related to micro and small projects in addition to investigate in depth the developing and financing role of the Local Development Fund in supporting them, that is in light the fact that being most of the local funds is the main engine to stimulate and drive the economic growth worldwide, and hence in Egypt throughout the coming decades.

This study uses two regression models: the first one is used to test the impact of the local fund on the numbers of small and micro size enterprises, the latter is used to test the impact of small and micro size enterprises on job opportunities in Egypt.
The study found out the significant role of the local Fund in financing small and micro enterprises in the Egyptian governorates, especially in Cairo and Upper Egypt regions, while its developing role - which is represented mainly through absorbing unemployment and providing more job opportunities - was not significant only in Cairo and Sinai regions.

Keywords: Small and Micro Enterprises - Local Development - Local Development Fund - Governorates – The organization of Building and Development the Egyptian Village.

1.مقدمة الدراسة:

إن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل العمود الفقري لانطلاق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولما كانت التنمية المحلية هي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن إبراز الدور التنموي والتمويلي الذي تقوم به صناديق التنمية المحلية في دعم مثل هذه المشروعات من الأمور الحيوية للوقوف على

النواحي الإيجابية لصناديق التنمية المحلية من جانب وتقديم التوصيات لدعم دورها وتذليل العقبات التي تواجهها من جانب آخر.

فقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، فالجهود الذاتية ومشاركة الأفراد لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة هؤلاء الأفراد في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية والجهود الحكومية لتذليل العقبات التي تواجه هذه المشروعات وفي مقدمتها العقبات التمويلية، وذلك لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وإدماجها في قاطرة التنمية الاقتصادية.

وتعد تجربة صندوق التنمية المحلية في الاقتصاد المصري من التجارب الجديرة بإلقاء الضوء عليها لما توفره من وسائل تمويلية بشروط سهلة وميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عبر محافظات مصر المختلفة والتي تتنوع أنشطتها بين مشروعات زراعية وصناعية وخدمية، فضلا عن اهتمامه بتحقيق التنمية في محافظات الصعيد وتدعيم دور المرأة، وما ينتج عن كل ذلك من آثار إيجابية تتمثل في توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

1-1: أهمية وإشكالية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري بشكل عام وتحقيق التنمية المحلية على نحو خاص، وما يتطلبه ذلك من توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات في كافة محافظات مصر، وتذليل كافة العقبات التمويلية

لاسيما في ظل تقييد البنوك التجارية لعملية الإقراض تحت مظلة من الشروط المجحفة التي تعوق العملية التمويلية لمثل هذه المشروعات فعلى سبيل المثال قد يتم الإقراض في حدود 50% فقط من التكلفة الاستثمارية للمشروع ووفقا للفئات التسليفية التي تطابق اشتراطات البنك ويوافق عليها مجلس إدارة البنك، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال عرض الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الأنشطة المتنوعة في كافة المجالات والتي تنتشر في أقاليم ومحافظات مصر المختلفة ويستهدف معظمها زيادة مشاركة ودعم دور المرأة بما يحقق التنمية المحلية التي تمثل أحد الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام.

وبناء على ما تقدم، يصبح **التساؤل الأساسي** الذي تدور حوله الدراسة هو: ماهية وواقع وتبعات الدور التمويلي والتنموي الذي يلعبه صندوق التنمية المحلية بمصر في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في أقاليم مصر المختلفة بما يدعم التنمية المحلية.

1-2: فرضية الدراسة وهدفها.

تتمثل الفرضية الأساسية التي تقوم عليها الدراسة في :

1-أن لصندوق التنمية المحلية دور تمويلي وتنموي في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أي أن هناك علاقة طردية بين القروض الممنوحة من الصندوق وعدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

2- أن عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يساهم في توفير عدد أكبر من فرص العمل على مستوي المحافظات بما يحقق التنمية المحلية والتي هي أحد ركائز التنمية أي أن هناك علاقة طردية بين عدد المشروعات الصغيرة

ومتناهية الصغر وفرص العمل. وبناء عليه وضعت الدراسة مجموعة من الفرضيات الفرعية والتي سعت لاختبارها، إذ أن توافرها يعنى التحقق من وجود الفرضية الأساسية للدراسة، وهذه الفرضيات هي كالتالي:

- توفر دور واضح ودقيق لصندوق التنمية المحلية في الأقاليم الأربعة الرئيسية بمصر.
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جملة القروض التي يوفرها الصندوق في كل إقليم من الأقاليم الأربعة وبين عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المتولدة.

وبناء على ذلك تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية الأساسية بالإضافة إلى عدة أهداف أخرى تتمثل في:

- المساهمة في التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحالة المصرية مع التركيز على التجربة المصرية في تمويل هذه المشروعات لاسيما في المحليات.
- تحليل مدى قدرة صندوق التنمية المحلية بمصر على دعم هذه المشروعات وما يرتبط بذلك من توفير مقومات تحقيق التنمية المحلية فضلا عن توفير البيئة السليمة لازدياد نشاط هذه المشروعات بما يدعم التنمية الاقتصادية إجمالا.
- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المتولدة عن تمويل الصندوق في كل إقليم من الأقاليم الأربعة وبين فرص العمل المتولدة إجمالا عن نشاط الصندوق.

1-3: المنهجية والأساليب المستخدمة:

اعتمدت الدراسة -بشكل عام -على منهج التحليل الاستنباطي لتحديد وفهم واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتجربة المصرية في تمويل تلك المشروعات بصفة عامة وتجربة صندوق التنمية المحلية في الممارسات التمويلية لهذه المشروعات بصفة خاصة.

وللوصول إلى نتائج محددة عن واقع الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية والوقوف على مجموعة من السياسات المقترحة في هذا الشأن وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكمي القائم على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وإجراء كافة الاختبارات للتأكد من سلامة السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية القياس وتم تدعيم عملية القياس بمجموعة من الأشكال والرسومات البيانية الموضحة لتطور عدد المشروعات وفرص العمل إلى جانب جملة القروض التي منحنها الصندوق في كافة أقاليم القطر المصري.

اعتمد البحث في جمع البيانات على مصادر البيانات الأولية والثانوية، بحيث تمثلت المصادر الأولية في بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من صندوق التنمية المحلية عن عدد المشروعات التي مولها الصندوق وإجمالي فرص العمل التي وفرها فضلا عن حجم الاستثمارات وجملة القروض المعطاة وذلك منذ عام 1980 حتى يناير عام 2019 في كافة المحافظات المصرية، أما المصادر الثانوية فتمثلت في المراجع والبحوث

العلميــة وأوراق العمــل والمواقــع الرســمية بالإنترنــت فضــلا عــن المقــابلات الشخصية مع بعض المتخصصين بصندوق التنمية المحلية.

هذا وتنقسم الورقة البحثية إلى ثلاثة أجزاء بعد المقدمة وبخلاف المراجع، على النحو التالي:

2.الإطار النظري لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر:

2-1: حقائق عامة حول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

تتباين **تعريفات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر** بين الدول ، إلا أنه تم الاتفاق على أن يكون تعريفها في الحالة المصرية وفقاً للقانون رقم (141) لسنة 2004 والذى وفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة على أنها "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 الف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل " ، أما المنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون " بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ".(مصطفي،2014)

يضاف إلى هذا تعريف البنك المركزي وفقاً لجلسته المنعقدة في 3 ديسمبر عام 2015 للمشروعات الصغيرة على أنها " كل منشأة يتراوح رأسمالها بين 50 ألف جنيه إلى 5 مليون جنيه للمنشآت الصناعية و3 مليون جنيه لغير الصناعية ويبلغ عدد العمالة بها أقل من 200 فرد "، أما المشروعات متناهية الصغر " فهي كل منشأة يقل رأسمالها عن 50 ألف جنيه ويقل عدد العمالة بها عن 10 أفراد". (البنك المركزي المصري ،2015)

كما يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها "المشروعات التي يعمل بها 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات بها تصل إلى 3 مليون دولار"، أما المشروعات متناهية الصغر فهي " المشروعات التي يعمل بها 10 عمال ويصل إجمالي الأصول إلى 10 آلاف دولار"[1].

ومن الجدير بالذكر ، أن المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر تتمتع بالعديد من **الخصائص** والتي تبرز أهمية دعمها وتطويرها ، لعل أهمها أنه يغلب عليها نمط الملكية الفردية فضلا عن اعتمادها بدرجة عالية على الخامات المحلية نظراً لضعف القدرة التمويلية لهذه المنشأت ، كما تتصف بطبيعة تنافسية نظراً لحرية الدخول والخروج من النشاط ، أخذا في الاعتبار أنها تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة ، وفي كثير من الأحيان يمثل المنزل مكان العمل للمشروعات المتناهية الصغر مثل العمل العائلي و لذلك تشارك المرأة بنسبة كبيرة في هذه المشروعات.

ويمكن إبراز أهمية المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر في النقاط التالية:

- تضمن هذه المنشأت تيسير النمو الاقتصادي بجانب تحقيق المساواة، ولذلك تعتبر المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر محركاً للنمو، كما أنها تسهم في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات إذا تم توظيفها بصورة صحيحة.
- تسهم هذه المنشآت في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المنشآت الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج فضلا عن تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية.

[1] لمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع على
http://www2.ifc.org/sme/html/sme_definitions.html

- تعمل هذه المنشآت على زيادة مشاركة ودعم المرأة وكذا الشباب النازحين من المناطق الريفية.
- تقوم هذه المنشآت بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة؛ نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين صاحب العمل والعملاء. (المنوفي ،2008)

2-2: التجربة المصرية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد المؤسسات والبرامج التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وتختلف أنماط تمويلها، وتقابلها الكثير من التحديات والمعوقات ، ونظرا لأهمية كل هذه التقاط فسيتم عرضها من خلال الفقرات التالية.

2-2-1: مؤسسات وبرامج التمويل:

يلخص الجدول رقم (1) أهم مؤسسات وبرامج التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر أخذا في الاعتبار أن أحد هذه المؤسسات هو صندوق التنمية المحلية التابع لوزراة الدولة للتنمية المحلية ونظرا لأنه المحل الأول لاهتمام الدراسة فسيفرد له قسم خاص به (كمال الدين،2006).

جدول (1) : مؤسسات وبرامج تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر			برامج التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر		
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	البنوك	شركات التمويل	التمويل بنظام المرابحة الإسلامية	التأجير التمويلي	التخصيم
يمول الجهاز كافة أنواع المشروعات الصغيرة الجديدة و القائمة الإنتاجية و الصناعية و التجارية و الخدمية و الحرفية و كذلك مشروعات الثروة الحيوانية و السمكية. -**نظم الإقراض المتاحة** : يمول المشروعات الصغيرة بحد أقصى 2 مليون جنيه للمشروع الواحد و تشمل نظم التمويل **الإقراض المباشر** :	تقدم كافة البنوك التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومنها على سبيل المثال : بنك مصر ، البنك الأهلي المصري ، بنك الإسكندرية ، بنك التنمية والإئتمان الزراعي وبنك فيصل الإسلامي.	توجد شركتان تعملان في مجال تقديم خدمات التمويل الصغير إحداهما شركة ريف حيث أنها تقدم التمويل أو الإقراض للمنشأت الصغيرة بالتعاون مع البنك التجاري الدولي و	يقدمه جهاز تنمية المشروعات ويتمثل في اتفاقاً بين الصندوق بصفة البائع، والعميل بصفة المشترى و يقوم بمقتضاه الجهاز بشراء السلعة لإعادة بيعها للعميل بمواصفات محددة يتم	ويستهدف هذا النوع تمويل العملاء الراغبين في شراء أصول ثابتة وليس لديهم القدرة على الحصول على احتياجاتهم التمويلية من خلال البنوك المتعاقدة نظراً لعدم	يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بالاتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات مع قيامها

من خلال مكاتب الصندوق المحلية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ، **الإقراض من خلال جهات وسيطة:** (البنوك–الجمعيات الأهلية –مؤسسات أخرى) ، **الإقراض بنظام التمويل الإسلامي** :والتي تقوم على المرابحة و المشاركة ، إلى جانب **الإقراض بنظام استغلال حق الامتياز التجاري**[1].		الأخرى هي شركة سنابل.	الاتفاق عليها مسبقا في مقابل معدل عائد محدد ، ويقوم العميل بسداد ثمن السلعة على أقساط، بالاتفاق مع الجهاز على عدد الأقساط و معدل العائد المحتسب.	قدرتهم على تلبية اشتراطات التمويل المطبقة بالبنوك.	بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق، ويقصد به توفير التمويل للاحتياجات التمويلية قصيرة الآجل للمشروعات الصغيرة والتي تواجه صعوبة في الحصول على احتياجاتها التمويلية.

المصدر : اعداد الباحث باللاستعانة بالهيئة العامة للرقابة المالية.(2010)

[1] حق الامتياز :يعرف بأنه عقد بين طرفين مستقلين قانونيا واقتصاديا يقوم بمقتضاه أحد طرفيه والذي يطلق عليه مانح الامتياز بمنح الطرف الأخر والذي يطلق عليه ممنوح الامتياز الموافقة على استخدام حق أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية والصناعية أو المعرفة الفنية لإنتاج سلعة أو توزيع منتجاته أو خدماته .

2-2-2: المعوقات والتحديات التمويلية:

هناك صعوبات تتعرض لها هذه المشروعات يعرضها جدول رقم (2):

جدول (2) معوقات وتحديات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

المعوقات الداخلية	- صعوبة الحصول على المواد الأولية وارتفاع تكلفتها لاسيما المستوردة منها. - ضعف المراكز المالية لأصحاب المشروعات، مما يؤدى إلى إرتفاع نسبة الديون على الأصول - عدم وجود خبرة فى التعامل مع الوحدات المصرفية والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية. – عدم توافر العمالة الماهرة وذلك بسبب تفضيل العمال للمشروعات كبيرة الحجم والمشروعات الحكومية.
المعوقات الخارجية	- **المشكلات الاقتصادية** :وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ، و تتمثل في حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون المشروع مرتبطا به. - **مخاطر الائتمان ومحدودية دور البنوك في تقديم خدمات الاقراض متناهي الصغر:** إذ يُلاحَظ إحجام البنوك التجارية عن إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ؛ وذلك خوفا من تعثرها وعدم قدرتها على السداد، وبالرغم من أن نسبة التعثر المالي تقل عن 1% إلا أن نصيب هذه المشروعات قليل جدا في الائتمان المصرفي فهي تمثل حوالي 6% فقط من محفظة ائتمان البنوك مما ينعكس سلبا على ربحية هذه المشروعات، وتتراوح هذه المخاطر التي تلحق بالعملاء بين المديونية المفرطة نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وتكلفة القراض، وبين غلق أو إنهاء المشروع وفقدان الاصول والمدخرات الضامنة. - **عدم قيام القطاع الخاص بأي دور في مجال التمويل متناهي الصغر:** إذ أنه حتى الآن لا يوجد أي دور للقطاع الخاص في مجال الاقراض متناهي الصغر؛ وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الكافية عن سوق التمويل متناهي الصغر من حيث أنشطة تلك المشروعات واحتياجاتها المالية، وكيفية توفير هذه الاحتياجات. - **المشكلات التنظيمية والتشريعية** والتي تبدأ من الضمانات المطلوبة لأخذ القرض ، إلى

الإجراءات الداخلية : حيث أن هذه الاجراءات تتطلب وقتا طويلا في البنوك الكبيرة سواء على القروض الكبيرة أو المتوسطة على الصغيرة أو متناهية الصغر وبالتالي تكون هذه الإجراءات مكلفة في حالة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من غيرها؛ حيث تستغرق الاجراءات اللازمة لعشرة قروض صغيرة عشرة أمثال الاجراءات اللازمة لقرض واحد كبير أو متوسط بنفس قيمة العشرة قروض الصغيرة مما يؤدى الى انخفاض ربحية البنوك في منح القروض الصغيرة ومتناهية الصغر إنتهاءا برسوم التسجيل والتراخيص، ومن الناحية القانونية، يجب على المشروعات التي ترغب في الحصول على قروض من البنوك أن تحدد الشكل القانوني لها وأن تحصل على تراخيص لتستطيع البدء في ممارسة نشاطها. وهذه الرسوم أو الترخيص تمثل تكلفة على صاحب المشروع مما يتسبب في عدم اقبال المشروعات متناهية الصغر على تسجيل مشروعاتهم. - **انخفاض مستوى الانتشار لخدمات الاقراض متناهي الصغر المقدمة من الجمعيات الأهلية :** **ولعل السبب الرئيسي في ذلك المركزية المالية** : إذ أن هناك شروط قانونية تفرض على الجمعيات الأهلية بأن يتم توقيع جميع الشيكات الخاصة بمبالغ القروض عن طريق رئيس مجلس الادارة ومن ينوب عنه، وأيضا أمين الصندوق؛ وبالتالي في حالة ما اذا أرادت التوسع في مناطق جغرافية جديدة، تزيد حجم المعاملات مما يؤدى الى تأخير هذه المعاملات تأخير شديد نتيجة للالتزام بهذا الشرط القانوني.	

المصدر : اعداد الباحث بالإستعانة الأسرج، 2010

وختاما لابد من التأكيد أنه نظرا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد المصري ؛ فقد وصلت قضية الإقراض متناهي الصغر لسلم أولويات الحكومة المصرية من خلال تبني مجموعة من السياسات لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي المصري والتي بدأت منذ عام 2004 من خلال **توفير الإطار القانوني المنظم للمشروعات الصغيرة بصدور قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (141) لسنة**

2004: والذي ينص على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والمعروف حاليا بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر هو المسئول عن التخطيط والتنسيق والترويج لانتشار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ومساعدتها في الحصول على التمويل اللازم لها والذي يعتمد بالأساس على المنح والقروض المقدمة من الحكومات والمؤسسات والمنظمات المحلية والدولية ، فضلا عن المبالغ التي يتم تخصيصها من الموازنة العامة للدولة ، كما نص القانون علي قيامه بإنشاء وحدات لخدمة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات، ونظرا لأهمية توفير التمويل لهذا النوع من المشروعات في المحافظات وتحقيق الانتشار الجغرافي في شتى أنحاء الجمهورية وعدم توقف الأمر عند العاصمة والمحافظات القريبة منها فقط –لاسيما وأن هذه المشروعات تمثل النواة الأولية لدفع عجلة التنمية على مستوي المحليات ومن ثم على مستوي الاقتصاد ككل – كان الدافع وراء البحث في دور أحد الصناديق المحلية التي تسعي للنهوض بهذه المشروعات في الحالة المصرية – تحديدا صندوق التنمية المحلية– وهو ما تعرضه الأجزاء التالية من الدراسة.

3. دراسه حالة عن صندوق التنمية المحلية في مصر:

يسعى صندوق التنمية المحلية في مصر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تقديم تمويل ميسر لإقامة مشروعات تنموية في شتى أنحاء مصر، ويعد صندوق التنمية المحلية هو الصندوق الوحيد في مصر الذي يهتم بفكرة التنمية المحلية، فالصندوق هو واحد من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.

3-1: اللامركزية والتنمية المحلية:

تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية من بلد لآخر نظرا لتباين الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من جانب الدول، وبصفة إجمالية يمكن القول بأن اللامركزية هي عملية ترمي إلى نقل أنشطة اقتصادية وخدمية من منطقة مركزية مسيطرة إلى أقاليم قليلة النمو، وبما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار عن طريق تفعيل دور السلطات المحلية وإسناد مهام تنموية تزيد من فاعليتها بما يحقق التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها ويصب إيجابا على التنمية الاقتصادية الكلية للدولة.

وفي الواقع أن سياسة اللامركزية في مصر أخذت نوعين من العلاقات؛ أحداهما العلاقات الأفقية في نطاق كل وحدة محلية، والأخرى العلاقات الرأسية بين المستويات المحلية المختلفة وتحديد دور ووظيفة كل مستوى في إطار تنظيم الإدارتين العامة والمحلية على أساس من اللامركزية، إلا أنها لم تحقق أي نوع من اللامركزية المالية[1].

وبما أن التنمية المحلية هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعّال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك

[1] إلا في برامج محدودة هي برامج التنمية المحلية، وهى خمسة برامج فقط داخل المحافظات وتشمل **الكهرباء:** المشروعات الخاصة بمد وتدعيم شبكات الكهرباء، **النقل والمواصلات:** مشروعات رصف الطرق المحلية و الداخلية وبناء الكباري والأنفاق والمعديات، **المرافق وتحسين البيئة:** من شبكات المياه، والصرف الصحي، وتغطية الترع والمصارف، **الأمن والإطفاء والمرور**، **قطاع الخدمات:** الخدمات الصحية وتنمية المرأة والطفل.

التجمعات، فهي إذن عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل بما يعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وعلى الرغم من تعدد جوانب وأبعاد مفهوم التنمية المحلية، إلّا أن البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يظل ذو أهمية خاصة وفريدة ؛ إذ أنه يهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمنطقة المحلية من أجل تحسين مستويات المعيشة وخفض معدلات الفقر والإعالة، وفى هذا الإطار يرتبط مفهوم التنمية المحلية بمفهوم التمويل المحلي ونظام الإدارة المحلية؛ ويمكن القول إجمالا أن التنمية المحلية الناجحة ما هي إلا انعكاس لمثلث يتكون من ثلاث أضلاع تتمثل في (هيكل التنمية المحلية – هيكل التمويل المحلي – نظام الإدارة المحلية ،الذى يمثل القاعدة). (سوينبرن وآخرين. 2004).

ووفقا لذلك جاءت آلية صناديق التنمية المحلية باعتبارها أحد الأدوات التي اعتمدت عليها كثير من الدول ومنها مصر في تطبيق التحول المستهدف نحو إسهام المحليات في عملية اتخاذ القرار بالتنمية وتحسين قدراتها على عملية التخطيط وتحديد الأولويات لاختيار المشروعات الأكثر ملائمة لاحتياجاتها من خلال عملية تقوم على المشاركة الفعالة والشفافية، وفي النقاط التالية تركز الدراسة على تحقيق التنمية المحلية في مصر من خلال دعم صندوق التنمية المحلية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

3-2: الخبرة المصرية في تحقيق التنمية المحلية من خلال صندوق التنمية المحلية:

من الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية تأتي في مقدمة مجالات التنمية التي تعتني بها وزارة التنمية المحلية لكونها سبيلا أساسيا لإتاحة المزيد من فرص العمل وتحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المحلية وتحسين مستوى المعيشة في

المجتمعات الريفية والحضرية ، وفي هذا الصدد يأتي الدور الهام لصندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية– وزارة الدولة للتنمية المحلية ، إذ أنه يعد الصندوق الأول والوحيد في مصر الذي يهتم بفكرة التنمية المحلية وإن كان لا يزال يدار على المستوى المركزي ، فالصندوق هو واحد من أهم الآليات التي تعتمد عليها الوزارة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يقدمه من فرص إقراض ميسرة لإقامة مشروعات تنموية، إذ يسعي الصندوق إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات على صعيد المحليات من محافظات وقري ومراكز تابعة لها بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة، وبما يؤدي إلى زيادة حرص المواطنين على المحافظة على هذه المشروعات ساعيا إلى تحقيق المبدأ الأصلي للتنمية المحلية وهو تبني مبدأ البناء من أسفل واعتبار تنمية المحليات نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل. (حلمي،2014)

وتهتم الدراسة –من خلال النقاط التالية–بالتعرف على تفاصيل هذا الصندوق من حيث نشأة الصندوق وأهدافه، الأنشطة التي يمولها، الفئات المستهدفة، حجم القروض الممنوحة ومداها الزمني، معايير قبول تمويل المشروع، تكلفة الإقراض والضمانات المطلوبة، مراحـــل ســـداد القـــــرض.

3-2-1: نشأة الصندوق وأهدافه:

أنشئ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (سابقا) التابع لوزارة التنمية المحلية بالقرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978 كأحد أهم آليات الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال منح قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات إنتاجية ذات عائد، وبدأ في مزاولة نشاطه بشكل عملي اعتبارا من نوفمبر 1979.

وقد استهدفت سياسة الصندوق منذ بداياته في ممارسة نشاطه تعزيز التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروضا ميسرة لتنفيذ مشروعات إنتاجية ذات عائد، وقد تم تطوير استراتيجية عمل الصندوق ليصبح أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية.

وتكمن خصوصية الصندوق في اختلاف سياساته عن بقية الأجهزة الائتمانية العاملة في مجال الإقراض، فلا يقاس نجاحه وفقا لاعتبارات الربحية كباقي البنوك التجارية وإنما يقاس نجاحه بمقدار ما يحققه من أهداف برامج التنمية الريفية وآثاره التنموية. وتتحدد أهداف الصندوق فيما يلي: (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية،2019)

- دعم اقتصاديات القرية عن طريق تحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة إلى منتجة.
- تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة وخاصة فيما بين الشباب والمرأة.

والمعيلات منهن على وجه الخصوص والعمل على تخفيف حدة الفقر.

- تحقيق فرص عمل منتجة ناجحة ومستقرة من خلال تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر

مولدة للدخل سواء كانت خدمية أو إنتاجية.

- تنويع مصادر الدخل المحلي وإعادة توزيع هذه الدخول فيما بين أبناء المجتمع.

- المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية لأبناء المجتمعات المحلية وبصفة خاصة القروية.
- تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي من خلال تحمل المقترضين جزء من تكلفة المشروع، لاسيما في المشروعات التي تتجاوز قيمة القروض المطلوبة 10آلاف جنيه.
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية عن طريق المساهمة الفعالة في إحداث التوازن فيما بين الأقاليم وكذا إعطاء أولوية في الإقراض للمشروعات التي تقام في مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية والحدودية، والتوسع في إقامة وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف المصري.
- تدعيم النشاط الأهلي بالقرية من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية لمشروعات الجمعيات الأهلية.
- الاهتمام بالحفاظ على البيئة بإعطائها الأولوية في الإقراض للمشروعات التي تراعي ذلك.

3-2-2: الأنشطة التي يمولها الصندوق:

تتنوع المجالات التي يمولها الصندوق ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- مجال المشروعات الإنتاجية: وتشمل الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني، تربية دودة القز وصناعة الحرير الطبيعي، التصنيع الزراعي، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة والموارد البيئية المتاحة.
- مجال المشروعات التسويقية: أنشطة التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة والتخزين والتغليف والنقل والتوزيع بالإضافة إلى تمويل إنشاء منافذ البيع والتسويق للسلع بالقرى والمراكز والمدن.

•مجال المشروعات الخدمية ذات العائد المالي: جمع المخلفات وتدويرها، الميكنة الزراعية، ورش الإصلاح والصيانة، محطات خدمة السيارات، خدمات الري، العيادات البيطرية والطبية، مكاتب الاتصالات الأهلية.

• مجالات متنوعة: وتضم مشروعات تقدم لصغار المستثمرين الراغبين في القيام بمشروعات خدمية مثل: تطوير المخابز البلدية والإفرنجية ، إنشاء المطاعم والكافيتريات ومحال العصائر، إنشاء منافذ بيع للسلع الغذائية والملابس والخردوات، والأجهزة الكهربية ومحلات البقالة والحدايد والبويات، ومواد البناء، والأدوات الصحية ، الورش الحرفية المتنوعة كورش النجارة والأثاث، لحام المعادن، إصلاح الأجهزة الكهربية المنتجات الجلدية، وتصنيع الآلات الزراعية، بالإضافة إلى مصانع الطوب الطفلي، البلاط، الحاسبات الآلية وتشمل أجهزة الكومبيوتر الشخصية ومستلزماتها، فضلا عن بعض الأنشطة المتنوعة كاستوديوهات التصوير، محال زجاج السيارات والإطارات، المطاحن والفراكات، ومعامل التحليل إلى جانب المناحل، معامل الألبان، ماكينات الري، والجرارات الزراعية وغيرها من المشروعات.(جهاز بناء وتنمية القرية المصرية،2019)

3-2-3: الفئات المستهدفة:

يمنح الصندوق قروض للوحدات المحلية بجميع المحافظات لإعادة إقراضها للفئات التالية:

• الأفراد الطبيعيون وخاصة الشباب من سن 21 حتى 55 عاما: ولكن يجب أن يكون طالب القرض ليس من العاملين بوحدات الإدارة المحلية (قرية – مركز– محافظة)، كما يجب أن يكون طالب القرض والضامن من المقيمين بنطاق الوحدة المحلية طبقا لما هو وارد ببطاقة الرقم القومي، كما يجب أن

يتمتع طالب القرض بالسمعة الحسنة، ويكون قد قام بتأدية الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها للذكور دون سن الثلاثين، ويشترط أن تكون بطاقة الرقم القومي لطالب القرض والضامن سارية المفعول.

- المرأة من سن 21 حتى 55 عاما والمرأة المعيلة حتى 60 عاما، إذ يخصص الصندوق سنويا نسبة لا تقل عن 30% من حجم القروض الممنوحة لمشروعات المرأة مع إعطاء أولوية خاصة لتمويل المشروعات المقدمة من المرأة المعيلة، تماشيا مع سياسات الدولة الهادفة لدعم أكثر الفئات احتياجا في الريف على وجه الخصوص.
- شركات الأفراد البسيطة الذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي سيتم تمويله.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشهرة قانونا والتي تمتلك أصولا ثابتة تغطي قيمة القرض.
- الجمعيات الأهلية المشهرة قانونا والتي تمتلك أصولا ثابتة تغطي قيمة القرض المطلوب.

3-2-4: حجم القروض الممنوحة ومداها الزمني:

يبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح من الصندوق للمقترض الواحد لتنفيذ مشروع ثلاثين ألف جنيه ولا تتضمن قيمة القرض شراء أراضي أو عقارات ويقتصر على تمويل قيمة المعدات والتجهيزات ومستلزمات تشغيل دورة إنتاجية

واحدة، وتتراوح بين قروض قصيرة الأجل تسدد خلال عامين بعد فترة السماح[1]، وقروض متوسطة الأجل وتسدد خلال أربعة أعوام بعد فترة السماح.[2]

3-2-5: معايير قبول تمويل المشروع:

يقوم الصندوق بإعداد دراسة جدوى المشروع – دون أن يتحمل طالب القرض أي أعباء مالية، ويوافق على قبول إقراضه **وفق الإعتبارات التالية:**

- تغطية عوائد المشروع لأقساط سداد القرض بعد سداد كافة التكاليف الأخرى.
- إتاحة فرص عمل جديدة خاصة للشباب والمرأة وبصفة خاصة المرأة المعيلة.
- انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة، إلى جانب قصر فترة سداد القرض.
- تحقيق هدف التكامل مع مشروعات تنموية أخري بالنطاق المحلي، مع مراعاة المحافظة على البيئة.
- الاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة على المستوي المحلي.

[1] وهي تعادل فترة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع قبل البدء في سداد أقساط القرض، وتختلف فترة السماح باختلاف نوعية وطبيعة المشروع.

[2] اعتمد التحليل في الأجزاء 2-3-4/5/6/7 على المقابلات الشخصية التي تم عقدها مع المتخصصين بالصندوق والوزارة إلى جانب مقابلة مع أستاذ/ أحمد إلهامي المدير التنفيذي لصندوق بناء وتنمية القرية ، جهاز بناء وتنمية القرية، وزارة التنمية المحلية.

3-2-6: تكلفة الإقراض والضمانات المطلوبة:

تتمثل تكلفة الاقتراض من الصندوق في قيمة المصروفات الإدارية والتي تقدر بنسبة 6% سنويا من قيمة القرض، وتخفض التكلفة إلى 4 % سنويا بالنسبة للمقترضين السابق حصولهم على قرض من الصندوق والتزموا بالسداد في المواعيد الأساسية ويرغبون في الحصول على قرض لإضافة طاقة إنتاجية جديدة.

ويتبنى الصندوق سياسات للتيسير على المقترضين فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة لتوسيع قاعدة الاستفادة من الخدمات الإقراضية التي يقدمها وخاصة للفئات غير القادرة ويطلب فقط الحد الأدنى من الضمانات الفعالة التي تكفل الحفاظ على المال العام طبقا لما يقرره مجلس إدارة الصندوق وهي حتي تاريخه كالتالي:

1.السندات الإذنية والضمان الشخصي على السند الإذنى حتى خمسة آلاف جنيه.

2.سندات إذنيه وكفالة تضامنية للقروض التي تزيد عن خمسة آلاف وحتى عشرة آلاف جنيه.

3. سندات إذنيه وكفالة تضامنية وعقد حفظ حق الملكية لأصول وموجودات طالب القرض فعليا بما لا تقل قيمتها الحالية عن قيمة القرض وذلك لحالات القروض التي تزيد عن10الآف جنيه.

هذا بالإضافة إلى أهمية تعاقد الوحدة المحلية مع المقترض طالب القرض الذي يوضح التزامات كل طرف تجاه الآخر، وفي جميع الأحوال للوحدة المحلية أخذ

الضمانات اللازمة[1] التي تضمن سداد القرض وتكلفته وموافاة الصندوق بإقرار يفيد أخذ تلك الضمانات ضمن مستندات القرض.

ويمكن إيضاح مراحل سداد القرض في النقاط التالية:

1. يتسلم المقترض قيمة القرض من المحافظة (الوحدة المحلية ـ المركز).
2. يقوم مسئول القروض بالقرية بتحصيل الأقساط من المنتفعين عن طريق إيصالات استلام نقدية ويتم إيداعها بخزينة الوحدة المحلية.
3. يقوم مسئول القروض بالوحدة المحلية بإعداد دفتر يسجل به جميع القروض ومواعيد سداد الأقساط، أخذا في الاعتبار أهمية عمل فهرس للقروض يوضح به رقم العقد ومبلغ القرض، كما يفتح صفحة لكل قرض يوضح به اسم المقترض ومبلغ القرض ورقم العقد ونوع المشروع وتاريخ صرف القرض وتاريخ القسط والمبلغ المسدد وتاريخ السداد.
4. في حالة تأخر المقترض عن موعد سداد القسط يتم احتساب غرامة تأخير على المقترض على النحو التالي: المبلغ المتأخر × مدة التأخير بالشهور × معدل الفائدة " 6%"
5. وأخيرا، يتم تجميع مبالغ الأقساط وتوريدها للصندوق بأمر دفع إليكتروني طبقاً لتعليمات وزارة المالية.

[1] لابد أن يرفق بالملف صور الضمانات الموضحة معتمدة ومختومة من الوحدة المحلية بالإضافة الى إقرار الوحدة المحلية بأخذ الضمانات اللازمة على النموذج المعد لذلك، وللوحدة المحلية أن تضيف إليها ما تراه من ضمانات أخري باعتبارها المسئولة عن القرض وسداده وتحتفظ بأصول تلك الضمانات لإعمالها عند الحاجة.

4.التحليل البياني والقياسي للدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية:

4-1: التحليل البياني لتحديد الدور التمويلي والتنموي للصندوق:

اهتمت الدراسة في هذا الجزء بتتبع التطور في أهم المتغيرات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات التي تمت مع بعض من المتخصصين بالصندوق ، وكانت السلسلة الزمنية تمتد من عام 1980 حتي يناير عام 2018 على مستوي كافة محافظات الجمهورية ، وفي سبيل تسهيل قراءة وتحليل البيانات تم تقسيم هذه المحافظات إلى أربع أقاليم أساسية[1] وهي إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الوجه البحري وإقليم الوجه القبلي فضلا عن منطقة سيناء، كما تم تقسيم الفترة الزمنية إلى أربع فترات متوازنة في عدد سنواتها[2]، وكانت أهم المتغيرات التي تم التعامل عليها: جملة القروض الموجهة للمستفيد، جملة المشاركة برأس مال شخصي من قبل صاحب المشروع ، جملة الاستثمارات "وهي تمثل مجموع كلا من القروض والمشاركة"، إجمالي فرص العمل التي تم توليدها ، عدد الإناث المستفيدين من قروض الصندوق.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

[1] يشمل إقليم القاهرة الكبرى: محافظات القاهرة ، القليوبية والجيزة ، يشمل اقليم الوجه البحري: محافظة الإسكندرية ، محافظة كفر الشيخ ، محافظة الشرقية ، محافظة المنوفية ، محافظة الدقهلية ، محافظة الغربية ، محافظة دمياط ، محافظة الإسماعيلية ،محافظة القليوبية، محافظة البحيرة ، يشمل اقليم الوجه القبلي محافظات : الجيزة ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط، سوهاج ، قنا ،الأقصر ، أسوان ، محافظة البحر الأحمر ، محافظة الوادي الجديد ، وأخيرا إقليم سيناء ويشمل محافظتي شمال وجنوب سيناء.

[2] الفترة الأولي 1980-1989، الثانية 1990-1999،الثالثة 2000-2009، والرابعة 2010 حتى يناير 2019.

4-1-1: جملة القروض والمشاركة والاستثمارات:

يستعرض الشكل رقم (1) تطور جملة الاستثمارات بشقيها (جملة القروض والاستثمارات) عبر الفترات الزمنية الأربعة ، إذ أنه يوضح زيادة في متوسط[1] المتغيرات الثلاث بشكل عام خلال الفترات الأربعة وإن كانت الفترة الثالثة صاحبة أعلى نصيب في كافة المتغيرات وربما يعزى ذلك إلى مرور الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة وتحديدا (2004-2008) بمرحلة تنموية وإصلاحية جديدة أطلق عليها فترة الإصلاح وتصحيح المسار، إذ أتت الحكومة الجديدة بسياسات اقتصادية متنوعة لمعالجة المشكلات الاقتصادية البارزة والتي كان من بينها تهيئة مناخ العمل الاستثماري الفعال في مصر من خلال العمل على إزالة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه فضلا عن استهداف التنمية المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال قاطرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وبتتبع تطور المتغيرات نجد ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات الإجمالية وكذا القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وهو ما يدلل على أهمية الدور التمويلي الذي يحققه الصندوق في المحليات كافة إذ تطور حجم القروض في الفترات الأربعة إلى إجمالي قيمة القروض خلال ال 38 سنة بنسبة 8%-18%-41%-34% على التوالي، فضلا عن ارتفاع جملة المشاركة من قبل المستفيدين في الأقاليم الأربعة وهو كذلك مؤشر طيب للتحول التدريجي نحو الاتساق مع أهداف ومعايير الإقراض بالصندوق.

[1] تم حساب المتوسط للمتغيرات الثلاثة (جملة الاستثمارات، جملة القروض، جملة المشاركة) عن طريق قسمة إجمالي قيمة المتغير على عدد السنوات المكونة لكل فترة.

ويؤكد الشكل رقم (2) على أن الوجه القبلي يحظى بنصيب الأسد في الحصول على القروض والتمويل اللازمٌ للمشروعات التنموية الصغيرة ومتناهية الصغر فيه وهو ما يتسق مع أهداف وطموحات الصندوق في تنمية صعيد مصر.

الشكل البياني رقم (١) : إجمالي الاستثمارات خلال الفترات الزمنية الأربعة

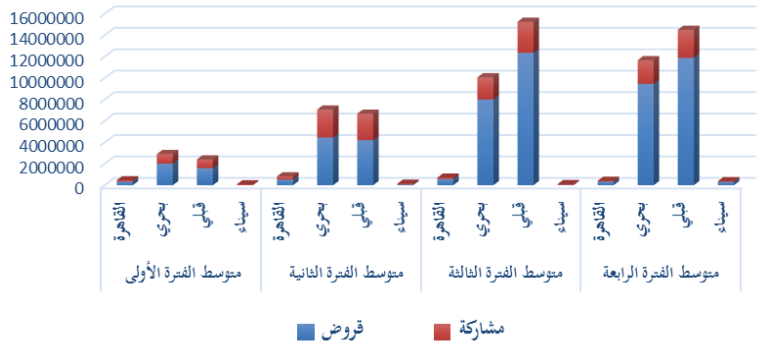

الشكل البياني رقم (٢) : نسبة القروض الموجهة للأقاليم الأربعة خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ – ٢٠١٨)

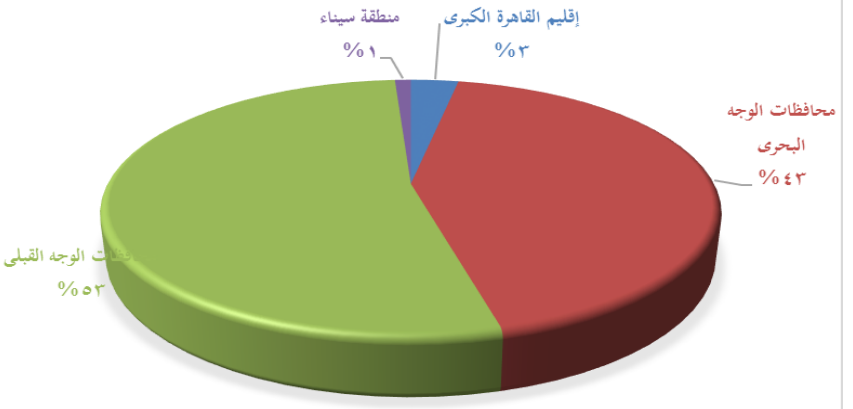

المصدر: اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات غير منشورة – صندوق التنمية المحلية

4-1-2: إجمالي فرص العمل:

يوضح الشكل رقم (3) زيادة في متوسط[1] إجمالي فرص العمل –التي تم توليدها من خلال المشروعات المقامة بتمويل من الصندوق– بشكل عام خلال الفترات الأربعة وإن كانت الفترة الثالثة صاحبة أعلى نصيب وكما سبق الإشارة فذلك نظرا لمجموعة السياسات الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الجارية التي انعكست على جذب الاستثمارات وتخفيض معلات البطالة وارتفاع النمو الاقتصادي أخذا في الاعتبار أن انعكاس هذه الزيادة في جملة فرص العمل المتولدة هو برهان علي الدور التنموي للصندوق رغبة في تحقيق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الاقتصادية ، أما الانخفاض الذي لوحظ خلال الفترة الرابعة فهو قطعا نتاج طبيعي لما شهدته تلك الفترة من اضطرابات اقتصادية عقب الأزمة المالية العالمية فضلا عن الاضطرابات السياسية الناجمة عن ثورة يناير 2011 والتي مازال الاقتصاد المصري يحاول جاهدا تخطي عواقبها الوخيمة.

ويؤكد الشكل رقم (4) على أن محافظات الوجه القبلي قد حظيت بالنصيب الأكبر في فرص العمل المتولدة وهو ما يتسق مع أهداف وطموحات الصندوق في تنمية صعيد مصر.

[1] تم حساب المتوسط للمتغير (فرص العمل) عن طريق قسمة إجمالي قيمة المتغير على عدد السنوات المكونة لكل فترة.

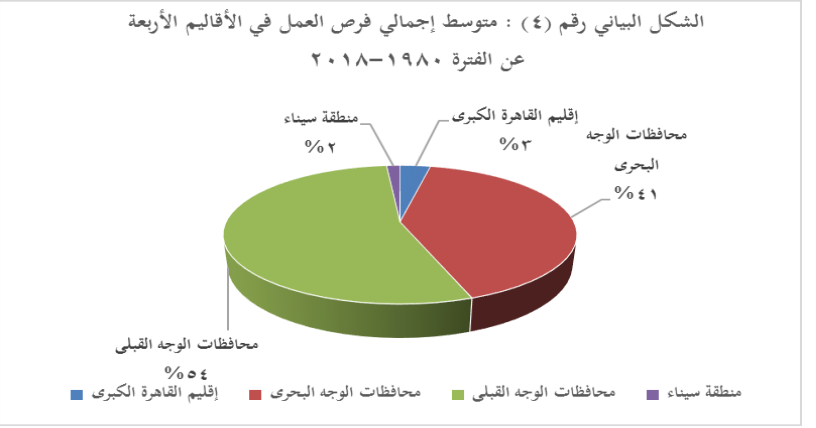

المصدر: اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات غير منشورة – صندوق التنمية المحلية

4-1-3: نسبة مشروعات المرأة:

يستدل من الشكل رقم (5) اتجاه عام لتزايد متوسط[1] نسب مشروعات المرأة[1] عبر الفترات الزمنية الأربعة ومن المثير للدهشة أنه على الرغم من انخفاض الحجم

[1] تم حساب المتوسط للمتغير (نسبة مشروعات المرأة) عن طريق قسمة إجمالي قيمة المتغير على عدد السنوات.

الإجمالي للمشروعات المتولدة في منطقة سيناء إلا أن معظم المستفيدين فيها كانوا من النساء حيث شهد هذا الإقليم طفرة في نسبة مشروعات المرأة ويليه في ذلك محافظات الوجه القبلي ثم البحري ثم إقليم القاهرة الكبرى، ولعل هذا الاهتمام المتزايد بتوجيه قدر أكبر من المشروعات للإناث يتفق وأهداف الصندوق التي اهتمت بالمرأة لاسيما المعيلة ، وهذا بدوره يؤكد على أن التنمية المحلية التي استهدفها الصندوق لم تكن فقط ذات بعد اقتصادي وإنما راعت الجانب الاجتماعي أيضا.

ويوضح الشكل رقم (6) أن أعلى نسبة لمشروعات المرأة عبر ال 38 سنة كاملة كانت في الوجه البحري بمعدل 49% من إجمالي كافة المشروعات المتولدة في هذا الإقليم، ثم 45% في الوجه القبلي، يليها 33%، 21% في إقليمي القاهرة الكبرى وسيناء على التوالي.

[1] تم حساب النسبة بقسمة عدد الإناث المستفيدين على عدد المشروعات الإجمالية المتولدة في كل إقليم.

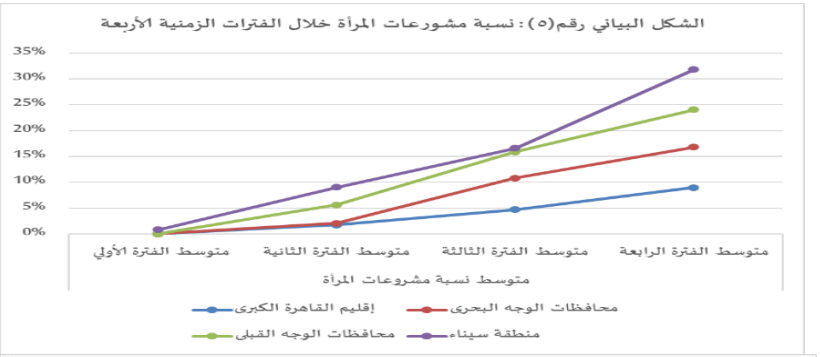

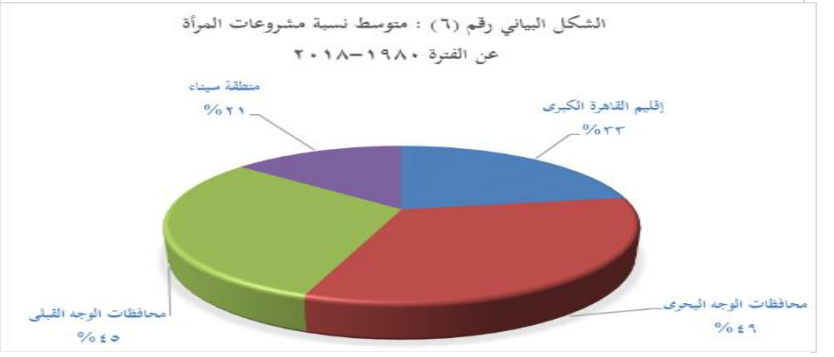

المصدر: اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات غير منشورة – صندوق التنمية المحلية

4-2: النموذج القياسي لتحديد الدور التمويلي والتنموي للصندوق:

تقوم الدراسة من خلال هذا الجزء بقياس الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية خلال الفترة منذ عام[1] 1980 حتى يناير عام[2] 2019 في كافة محافظات جمهورية مصر العربية من خلال الأقاليم الأربعة الأساسية السابق الإشارة إليها[3]، حيث تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Model) وتستخدم طريقة المربعات الصغرى(OLS) فى عملية التقدير.

وتنقسم عملية القياس إلى مرحلتين أساسيتين تتمثل المرحلة الأولى في إبراز الدور التمويلي لصندوق التنمية المحلية في خلق المزيد من المشروعات بينما تبرز المرحلة الثانية لعملية القياس الدور التنموي للصندوق في توفير المزيد من فرص العمل. ويرجع الاساس النظرى للنماذج القياسية التى تعتمد عليها الدراسة الى دراسة كل من (Moreira, 2016) و(Subhan and others, 2013)

4-2-1: المرحلة الاولى: قياس الأثر التمويلي لصندوق التنمية المحلية

وتتمثل المتغيرات المستخدمة في المرحلة الاولى لعملية القياس فيما يلي:

المتغير التابع (Y_i): إجمالي عدد المشروعات التي أنشأها الصندوق خلال فترة الدراسة،أما المتغيرات المفسرة X_{i1}, X_{i2}, X_{i3}, X_{i4} : وهي تمثل حجم القروض المقدمة من الصندوق إلى محافظات إقليم القاهرة الكبرى، محافظات الوجه البحري، مجافظات الوجه القبلي، محافظات إقليم سيناء على التوالي.

وفى البداية وقبل تقدير نموذج الانحدار كان لابد من التأكد من وجود الجذور الأحادية من عدمه حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dicky -Fuller) للحكم على درجة سكون المتغيرات وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) والتي تحدث في حالة عدم سكون المتغيرات وتجعل نتائج طريقة المربعات الصغرى(OLS) غير صحيحة. وباستخدام حزمة برامج (E-Views) تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوي وتم السكون عند الفروق الأولى وفقاً لنتائج اختبار ديكي فولر الموسع[1](Augmented Dicky Fuller) ، وبعد اخذ الفروق الأولى وتحويل جميع المتغيرات إلى متغيرات ساكنة عند درجة ثقة 99%، تم تقدير

[1] النتائج التفصيلية لاختبارات السكون فى جدول رقم (1) بملحق الدراسة

نموذج الانحدار وتم التأكد من عدم وجود المشكلات الخاصة بالارتباط السلسلي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات التباين[1]، حيث تشير النتائج الى عدم رفض الفرض العدمي الخاص بعدم وجود هذه المشكلات، فكانت نتائج نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$\hat{Y} = -2.65 + 0.002\ X_{i1} + 0.0004\ X_{i2} + 0.0003\ X_{i3} + 0.0005\ X_{i4}$$
$$T_{(C)}\ (-0.16)\quad (2.4)\quad (0.5)\quad (4.7)\quad (0.42)$$
$R^2 = 56\%$ Adjusted $R^2 = 51\%$ $F_c = 10.5$ P. Value = 0.00004

ويتضح من نتائج نموذج الانحدار المقدر أن نموذج الانحدار معنوي حيث أن قيمة P.value لقيمة إحصاء F المحسوبة (F_C) تقل عن (0.01) مما يفيد أن القروض الموجهة للأقاليم الأربعة ذات أثر معنوي على عدد المشروعات بدرجة ثقة 99%، ونجد أن قيمة معامل التحديد للنموذج (R^2) تبلغ 56% وهي قيمة متوسطة وربما يعود ذلك إلى أن خلق هذا العدد من المشروعات قد يتوقف على عوامل أخرى[2] إلى جانب حجم القروض الموجهة لكل إقليم.

وبمقارنة قيم احصاء T المحسوبة بقيم T الجدولية يتضح أن حجم القروض الموجهة لكل من إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الوجه القبلي له أثر معنوي في زيادة عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية إلى هذين الإقليمين وذلك بدرجة ثقة 99%، وهذا يتسق مع أهداف الصندوق في أهمية

[1] النتائج التفصيلية لهذه الاختبارات فى جدول رقم (2) بملحق الدراسة

[2] ولعل على رأسها نسبة المشاركة من قبل المستفيدين بالقرض، عدد المحافظات المكونة لكل إقليم فضلا عن إجراءات منح والحصول على القرض.

تحقيق التوازن بين الأقاليم إلى جانب إعطاء بعض الأولوية في الإقراض لمشروعات الصعيد.

في حين نجد أن أثر القروض الموجهة لكل من إقليمي الوجه البحري وسيناء غير معنويين، و يرجع عدم معنوية القروض الموجهة لإقليم سيناء إلى انخفاض حجم القروض الموجهة لهذا الإقليم بشكل ملحوظ، في حين ترى الدراسة أن عدم معنوية إقليم الوجه البحري ليس دليلا أو برهانا على تهميش الدور التمويلي للصندوق لأنه كما يتضح من الشكل رقم (1) بأن الصندوق لا يحجم عن توفير القروض في كافة الأقاليم الأربعة ولا يتقاعس عن أداء دوره التمويلي، إلا أن عدم المعنوية قياسيا – في إطار نتائج هذا النموذج– يمكن إيعازه[1] إلى أن الحجم الإجمالي للقروض المقدمة من قبل الصندوق وكذا جملة الاستثمارات الموجهة لمشروعات هذا الإقليم لم يتناسب مع عدد المحافظات المكونة لهذا الإقليم مما ترتب عليه أن عدد المشروعات التي تواجدت بالفعل على أرض الواقع في هذا الإقليم لم تكن بالقدر الكافي الذي يؤدي إلى معنوية النتائج ، هذا فضلا عن أن معظم المشروعات المقامة في هذا الإقليم كانت ذات طبيعة تحتاج لقدر كبير من التمويل كالميكنة الزراعية وصناعة الألبان، فكانت النتيجة حجم تمويلي كبير قدمه الصندوق إلا أنه أفرز عددا قليلا من المشروعات نظرا لطبيعة المشروعات ذاتها.

4-2-2: المرحلة الثانية: قياس الاثر التنموي لصندوق التنمية المحلية

وتتمثل المتغيرات المستخدمة في المرحلة الثانية لعملية القياس فيما يلي:

[1] من خلال المقابلات الشخصية مع المتخصصين من الصندوق.

المتغير التابع (Yi): إجمالي فرص العمل التي أنشأها الصندوق خلال فترة الدراسة.

أما المتغيرات المفسرة X_{i1}, X_{i2} , X_{i3}, X_{i4} : وهي تمثل عدد المشروعات التي ساهم الصندوق في إنشائها في محافظات إقليم القاهرة الكبرى، محافظات الوجه البحري، مجافظات الوجه القبلي، محافظات إقليم سيناء على التوالي.

وباستخدام حزمة برامج (E-Views) تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوي Level وساكنة عند الفروق الأولى وفقاً لنتائج اختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dicky Fuller)[1] ، وبعد أخذ الفروق الأولى وتحويل جميع المتغيرات إلى متغيرات ساكنة عند درجة ثقة 99%، تم تقدير نموذج الانحدار، وتم التأكد من عدم وجود المشكلات بالارتباط السلسلى بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات التباين[2]، حيث تشير النتائج الى عدم رفض الفرض العدمي الخاص بعدم وجود هذه المشكلات فكانت النتائج كالتالي:

$$\hat{Y} = 62.5 - 0.45\ X_{i1} + 1.2\ X_{i2} + 0.89\ X_{i3} + 2.25\ X_{i4}$$

$$T_{(C)}\ (0.87)\quad (-1.2)\quad (17.5)\quad (22)\quad (1.34)$$

$R^2 = 97\%$ Adjusted $R^2 = 96\%$ $F_c = 260.5$ P. Value = 0.00000

ويتضح من نتائج نموذج الانحدار المقدر أن نموذج الانحدار معنوي حيث أن قيمة P.value لقيمة إحصاء Fالمحسوبة (F_C) تقل عن (0.01) مما يفيد أن عدد المشروعات في الأقاليم الأربعة له أثر معنوي على فرص العمل بدرجة ثقة

[1] النتائج التفصيلية لاختبارات السكون فى جدول رقم (1) بملحق الدراسة

[2] النتائج التفصيلية لهذه الاختبارات فى جدول رقم (2) بملحق الدراسة

99%، ونجد أن قيمة معامل التحديد للنموذج (R^2) تبلغ 97% وهي قيمة مرتفعة، ونستنتج من ذلك أن عدد المشروعات كان السبب الرئيسي في توليد فرص العمل، وبمقارنة قيم إحصاء T المحسوبة[1] بقيم T الجدولية يتضح أن عدد المشروعات في كل من إقليم الوجه القبلي وإقليم الوجه البحري له أثر معنوي في زيادة فرص العمل التي ساهم صندوق التنمية المحلية في خلقها خلال فترة الدراسة وذلك بدرجة 99%، في حين نجد أن كل من إقليمي القاهرة الكبرى وإقليم سيناء غير معنويين، وهنا يجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم معنوية اقليم الوجه البحري في النموذج السابق وهو ما دلل على عدم تولد القدر الكافي من المشروعات إلا أنه في إطار هذا النموذج كانت النتائج الخاصة بهذا الإقليم معنوية وبالبحث والتدقيق[2] تم التأكد من أن هذه المشروعات التي تولدت من خلال تمويل الصندوق بمحافظات الوجه البحري وإن لم تتساوى في العدد مع تلك المتولدة في الوجه القبلي إلا أنها كانت غير ذات طبيعة منفردة بما يعني أن المشروع الواحد أفرز عن تشغيل عمالة بعدد لابأس به، أما عن عدم معنوية عدد المشروعات لإقليم سيناء فهو يرجع إلى انخفاض الحجم الإجمالي للقروض الموجهة لهذا الإقليم بشكل ملحوظ[3] وبالتالي لم يجد هذا الإقليم فرصته في توفير القدر الكافي من المشروعات الصغيرة ومن ثم لم يكن له إسهام في خلق فرص العمل بالمحليات، في حين ترجع عدم معنوية إقليم القاهرة الكبرى إلى أن معظم المشروعات الممولة في هذا الإقليم هي مشروعات فردية لم تخلق فرص عمل

[1] الأرقام بين القوسين أسفل نموذج الانحدار.
[2] من خلال المقابلات الشخصية مع المتخصصين في الصندوق.
[3] وقد يعود ذلك إلى عدم وعي المواطنين بدور الصندوق.

سوى للمستفيد بالتمويل فقط وبالتالي لم يكن لها أثر معنوي في خلق فرص عمل بالمحليات.

5. الخلاصة والتوصيات:

مما لا شك فيه أن صندوق التنمية المحلية يلعب دورا كبيرا كأحد أهم الركائز التي تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يقدمه من فرص إقراض ميسرة لإقامة مشروعات تنموية، وقد ظهر ذلك جليا في تحليل الدور التمويلي والتنموي للصندوق في الدراسة، وحتى يمكن تدعيم هذا الدور والارتقاء به نحو معدلات أفضل في الأداء تقدم الدراسة عدة توصيات:

على المستوى الجزئي "الخاص بالصندوق":

- لابد من العمل على تطوير أساليب التمويل المتبعة من قبل الصندوق حيث أن الصندوق لا يزال يعتمد على السبل التقليدية في تقديم التمويل وفي سداده من قبل المقترضين، فيجب العمل على الاستفادة من التطور المالي في أساليب الدفع وهذا أمر يتسق مع سياسات الدولة الرامية لتحقيق الشمول المالي بمفهومه الحديث.
- يجدر بإدارة الصندوق التحرر من القيود البيروقراطية وتحقيق درجة أكبر من المرونة في شروط الإقراض المقدم والضمانات المطلوبة من المقترضين.
- يجب على الصندوق توجيه مزيد من الرعاية والدعم للمحافظات الحدودية إذ لا تزال نسب الاستثمارات الممولة من الصندوق فيها ضئيلة على الرغم من أن أحد أهداف الصندوق التركيز على هذه المحافظات ومنحها درجة أعلى من الاهتمام.

- ضرورة تبني حملات إعلانية في وسائل الإعلام حول دور الصندوق وقنوات الاتصال به حتى يمكن الاستفادة بالتمويل المقدم منه بدرجة أكبر تسمح بدعم أثره التنموي في خلق المزيد من فرص العمل.
- توجيه مزيد من الاهتمام – من قبل القائمين والمختصين بالصندوق وكذا الوزرات المعنية–بمقتضيات التنمية المحلية لاسيما من خلال عقد ورش عمل ودورات تدريبية بلغة مبسطة للقرويين وقاطني المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد مما ينعكس إيجابا على دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم وفهم أهمية المشروعات التنموية، وهذا بدوره سيؤدي إلى مزيد من النمو في القطاعات المحلية.

على المستوى الكلي:

- توفير نظام معلوماتي قومي متكامل عن نوعية وطبيعة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لاسيما تلك التي يمولها الصندوق ووزارة التنمية المحلية؛ فضلا عن أهمية وضع سياسة قومية تحث على تسهيل إجراءات الحصول على القروض وتخفيض فائدتها لتشجيع إقامة هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة محاولة مساعدة المستفيدين بتوفير قناة تسويقية لمنتجات تلك المشروعات بما يحقق لها الاستقرار والاستمرارية.
- ضرورة توجيه سياسات الدولة وصانعي القرار إلى مزيد من الاهتمام بقضية تطبيق اللامركزية –لاسيما المالية–لما لذلك من أهمية قصوى في تيسير عمل الصندوق ومن ثم تحفيز عجلة التنمية المحلية.
- دعم البناء التنظيمي والمؤسسي المؤيد لفكرة التنمية المحلية؛ وذلك من خلال ترسيخ العلاقات المؤسسية وخلق الثقة المتبادلة وبث روح التعاون

والمشاركة على كافة المستويات المحلية، كذلك توفير آليات فعالة للتنسيق بين كافة الجهات والمنظمات العاملة في التنمية المحلية، فضلاً عن توفير قواعد ثابتة للمعلومات وضمان حرية تبادلها، ومحاولة تحقيق النمو الاقتصادي المحلي من خلال اكتشاف الموارد المتاحة وتهيئة الظروف اللازمة لتنميتها وتسويقها.

- العمل على توفير التمويل المحلي لمختلف المستويات المحلية على أن يتم ربط هذا التمويل بالأداء داخل هذه الوحدات؛ وذلك لتجنب مشكلة عدم التيقن بشأن سلوك الوحدة وإهدار الأموال أو عدم استخدامها في المجالات المطلوبة.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

الأسرج، حسين عبد المطلب، أكتوبر 2007، "مستقبل **المشروعات الصغيرة في مصر**" ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة.ص50.

ثانيا: الأوراق البحثية:

- الأسرج حسين. (2010) . **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية** ، ص5–7. متاح على : http://goo.gl/OvoRJr .

المنوفي، كمال ,2008. دراسة **مسحية للبحوث والدراسات المتعلقة بتمويل المشروعات متناهية الصغر في مصر**.ص22.

– سوينبرن، جوين وآخرين. 2004. "**التنمية الاقتصادية المحلية: دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**"، البنك الدولي ص23.

صلاح حلمي، **ورقة عمل مشروع مبادرة اللامركزية المصرية**، مركز شركاء التنمية، ص 2 – 6، في الرابط التالي: www.eg.undp.org/content/dam/egypt

-كمال الدين، مصطفى أحمد ،2006، "**رؤية الهيئة العامة للتصنيع لمستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر والسياسات المستقبلية**"، ندوة الصناعات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، مارس، 2006، ص 24.

-مازي ، عبد الرحمن بن عبد العزيز ،2002 ، " **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة** "،ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها " ، الغرفة التجارية و الصناعية بالرياض ، المملكة السعودية ، 28-29 ديسمبر ، 2002 ، ص 4.

-مصطفى، سماح. (2014). تفعيل **دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية**. ص1-25.

- يعقوب، أحمد. (2015). تعريف البنك المركزي للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ص2.

ثالثا: التقارير والدوريات:

- البنك المركزي المصري. 2015 . **كتاب دوري بشأن إصدار تعريف للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**، ص2-5. متاح علي الموقع الإلكتروني: http://goo.gl/ltkVUc .

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2010). تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر من خلال:
http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/reports_micro/rep_micro.htm

-جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، "**دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية**"، وزارة الدولة للتنمية المحلية،2019.

- مقابلة مع أستاذ/ أحمد إلهامي المدير التنفيذي لصندوق بناء وتنمية القرية، جهاز بناء وتنمية القرية، وزارة التنمية المحلية.

–وزارة التجارة والصناعة. (2014) . **دليل إرشادي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.** قطاع نقطة التجارة الدولية.

Gregory, Gary& Harive, Charles. (2002).Korean **Small Enterprises In The 21th Century: Strategies, Constraints and performance in a global economy** .University of New South Sales& University of Wollongon. Economic paper Vol, 21 .I (3).PP.64-79

Moreira, D.F. (2016) **The Microeconomic Impact on Growth of SMEs When the Access to Finance Widens: Evidence from Internet & High-tech Industry**. Procedia Soc. Behav. Sci., 220, 278–287.

Subhan, Q. A., Mehmood, M. R., and Sattar, A. (2013**). Innovation in Small and Medium Enterprises (SME's) and its impact on Economic Development in Pakistan**. 6th International Business and Social Science, (pp. 3-4).

ملحق الدراسة

جدول (1) نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النماذج القياسية

المتغير	قيمة احصاءديكى فولر الموسع عند القيم الاصلية للمتغيرات[1]	قيمة احصاء ديكى فولر الموسع بعد اخذ الفروق الاولى للمتغيرات
اجمالى عد د المشروعات	- 0.637856	- 5.758019
اجمالى القروض لاقليم القاهرة الكبرى	- 3.366501	- 5.776730
اجمالى القروض لمحافظات اقليم الوجه البحرى	-2.235464	- 5.309662
اجمالى القروض لمحافظات اقليم الوجه القبلي	-1.730831	- 5.022013
اجمالى القروض لمحافظات اقليم سيناء	- 2.083297	- 5.060965

[1] القيم الحرجة عند درجة ثقة 99% تساوي (4.2324-)

اجمالى فرص العمل	- 0.726551	- 6.258717
عدد المشروعات لاقليم القاهرة الكبرى	- 3.535101	- 6.559386
عدد المشروعات لاقليم الوجه البحرى	- 1.568330	- 7.254622
عدد المشروعات لاقليم الوجه القبلي	- 1.611932	- 6.461239
عدد المشروعات لاقليم سيناء	- 2.582710	- 5.158507

جدول(2) نتائج اختبارات الارتباط السلسلي واختلاف التباين للنماذج القياسية

الاختبار	النموذج القياسي الاول	النموذج القياسي الثانى
اختبار الارتباط السلسلي– LM) Test)	القيمة المحسوبة Statistic=1.277885 القيمة الاحتمالية P.Value=0.527850	القيمة المحسوبة Statistic=3.255484 القيمة الاحتمالية P.Value=0.196372
اختبار اختلاف التباين – White) Test)	القيمة المحسوبة Statistic=9.512059 القيمة الاحتمالية P.Value=0.300955	القيمة المحسوبة Statistic=12.11853 القيمة الاحتمالية P.Value=0.145993

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (E.views)